

التيسيرُ الصرفيُّ إشكاليَّةُ المصطلحِ ومسوغاتُه وأنماطه
 أ.م.د. عادل نذير بيّري عزيز _ أ.م.د. محمد حسين علي زعين
 _جامعة كربلاء _ كلية التربية _ قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمدُ لله ميسّر الفهم لعباده المتقين، والصلاة والسلام على أفصح ناطقٍ بالضاد بين العالمين، وسيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين و صحبه الغر الميامين ومن تبعهم باحتماً عن الحق المبين إلى يوم الدين.

وبعد:

(فإنَّ الكلماتِ هي التي تمهّد الطريق للأفعالِ وتثيرُ مناقشاتِ الغدِ) تلك فحوى مقولة للأديب التشيكي (فرانز كافكا) وهو يتحدّث عن اللغة بوصفها خيطاً يوصل الحاضر بالماضي فهي أمانة يحملها الخلف عن السلف بوصفها لصيقة بالأمة فهي أدواتها الثقافية ووسيلتها المعرفية الأساس وذاكرتها التاريخية وكذا لغتنا العربية ينطبق عليها هذا الوصف إذ هي لغة حية تستجيب لمتطلبات العصر السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية ، وتواكب طبيعته وأذواق العوام والخواص فيه والأساليب التعبيرية التي تستسيغها النخب العلمية والثقافية ، وهذه الاستجابة لا تتحقق إلا عن طريق إعادة ترتيب الجهد اللغوي عموماً على نحو يتساق و شروط الحياة العصرية، وهو ما أطلق عليه بـ (التيسير اللغوي) الذي شمل في جانبٍ من جوانبه التيسير الصرفي المتعلّق ببنية المفردة العربية وانصهارها في قوالب تنسجم ومظاهر التطور المدني. والتيسير بمفهومه العام لا يعني بحالٍ من الأحوال انسلاخاً عن الماضي أو دق إسفين القطيعة المعرفية بين العصور السابقة والعصر الحالي بل هو قراءة القديم قراءة معاصرة وفعالة ومنتجة ثم إعادة تشكيله تشكيلاً يجعله يتنفس هواء الحاضر.

على أنّ موضوع (التيسير الصرفي) لم يلقَ ما لقيه (التيسير النحوي) من عناية علماء اللغة العربية واهتمامهم . سواءً في ذلك القدامى والمحدثون . إذ شغل التيسير النحوي أذهان هؤلاء العلماء وانصرفت أقلامهم إلى تأليف مصنّفاتٍ في هذا الميدان حملت بعضها عنوانات تدرج تحت هذا الباب، في حين ضمّ بعضها الآخر أبواباً وفصولاً كاملة تحدّثت عن هذا الموضوع، والمكتبة العربية شاهدةٌ على قلة مصادر التيسير الصرفي . إن لم نقل ندرتها . ولعلّ البواعث التي تكمن من وراء عدم أفراد المؤلفين مصنّفات

مستقلة تعالج هذا الموضوع تعود إلى أن ارتباط النحو بالتركيب العربي في جملة الاسمية والفعلية وأشباه الجمل يحتاج إلى مراجعة دائمة ومستمرة لتيسيره للدارسين في كل العصور على وفق ما يحتاج إليه أهل ذلك العصر، وعليه فلن نعدم تيسيراً كان في القرون الهجرية الأولى على غير هذه التسمية غير أن الضرورة اقتضت أن يلجأ علماء اللغة القدامى والمحدثون إلى تيسير أبواب كثيرة في النحو بغية شيوعها بين أوساط الدارسين.

وإذا ما سلّمنا بوجود التيسير النحوي والآراء المخالفة له؛ فإنّ الصرف وهو الوجه الثاني للعربية كان ملازماً للنحو منذ نشأته على أننا قد نجد تيسيراً محدوداً لأبواب من علم الصرف عند القدماء مراعاة لمقتضيات الحاجة؛ لارتباط الصرف ببنية الكلمة مما يصعب التيسير فيها. ومع هذا سيجد الدارس المتمعّن أن من علماء العربية من أفتى بصيغٍ قد يراها أسهل من صيغٍ أخرى عند علماء آخرين من دون المساس بالقواعد الأساسية لعلم الصرف نحو ما نجده في قواعد الإعلال والإبدال والإدغام والجمع... ولو توخّينا الدقة في هذا الأمر لوقفنا في بطون كتب عُنيت بالتيسير النحوي وقد ضمتّ عنوانات أو موضوعات تدرج تحت ميدان التيسير الصرفي الذي هو جزء لا يتجزأ من النحو العربي عموماً.

ولذا فمن المسوغات الأكيدة لإعداد هذا البحث هو الوقوف عند التيسير الصرفي بمسوغاته وأنماطه لقلّة الدراسات التي تُعنى بهذا الجانب. ولقد اقتضت طبيعة البحث أن تقسّم الدراسة على ثلاثة مباحث وما بين أيدينا من مقدمة، ولقد وقف المبحث الأول عند التيسير لغة واصطلاحاً وإشكالية التداول الاصطلاحي، في حين وقف المبحث الثاني عند أهم مسوّغات الفريق القائل بذلك التيسير وحججهم فيه والفريق المناهض لهذا التيسير وإيراده الحجج المخالفة لحجج المريدين له وبين كل فريقٍ غايته من موضوع الخلاف.

ثم عرض المبحث الثالث أهم أسس التيسير وأنماطه وقد تمّ اختيار قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنموذجاً لهذه الأنماط.

وبقدر ما يتسع البحث اجتهد الباحثان في تحليل مسوّغات التيسير وغاياته وأنماطه. والتعليق على ما أفادتنا به قرارات المجمع. واختتمّ البحث بخلاصة أوجزت ما تقدّم فضلاً على ما أشرنا إليه من نتائج. وقد واجه الباحثان صعوباتٍ عدة لإكمال متطلبات التيسير عند القدماء، ولا سيما كلمة (التيسير) التي لا ترد صراحةً في مصنفاتهم قبل ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري مما دفع الباحثين إلى استنتاج وتأويل ما يمكن تأويله من آراء القدماء في هذا الشأن. والحمدُ لله أولاً وآخراً...

المبحث الأول

التيسير وإشكالية المصطلح

التيسير لغة: مصدر مأخوذ من الفعل (يَسِّر) يُقال: ((تَيْسَّرَ الشيء واستيسر بمعنى تَسَهَّلَ، ويُقال: أخذ ما تيسَّر وما استيسر بمعنى تَسَهَّلَ، وهو ضد ما تَعَسَّرَ والتوى، ويسَّره هو: سهَّله، وحكى سيبويه: يسَّره ووسَّع عليه وسَهَّلَ، والتيسير يكون في الخير والشر، وفي التنزيل العزيز⁽¹⁾: ﴿فَسَنِيَّسِرْهُ لِلْيُسْرَى﴾ فهذا في الخير، وفيه⁽²⁾: ﴿فَسَنِيَّسِرْهُ لِلْعُسْرَى﴾ فهذا في الشر. وقد يسَّره الله لليُسْرَى، أي: وفَّقه لها، قال الفراء في قوله عز وجل: ﴿فَسَنِيَّسِرْهُ لِلْيُسْرَى﴾ يقول: سَنَهَيْتَهُ للعود إلى العمل الصالح، قال: وقال ﴿فَسَنِيَّسِرْهُ لِلْعُسْرَى﴾ قال: إِنْ قال قائل: كيف كان نيسره للعُسْرَى؟ وهل في العُسْرَى تيسير؟ قال: هذا كقوله⁽³⁾: ﴿وبشِّرْ الذين كفروا بعذابٍ أليمٍ﴾ فالبشارة في الأصل الفرح فإذا جمعت في كلامين أحدهما خير والآخر شر جاز التيسير فيهما، والميسور: ما يُيسَّرُ)).⁽⁴⁾

أما (التيسير) اصطلاحاً فهو: الترخُّص في الأمر وعدم الاستقصاء.⁽⁵⁾ وحينما بحثنا في كتب علماء اللغة المحدثين عن تعريفٍ للتيسير لم نجد هذه الكلمة بمعزل عن كلمة (النحوي) أي أن هؤلاء العلماء ينظرون إلى تعريف (التيسير النحوي) على أنه مصطلح واحد ولا يأتون بكلمة (التيسير) منفردة واخترنا بعض هذه التعريفات محاولين تطبيقها على مفهوم (التيسير الصرفي) بما يتعلَّق بجذور الكلمات وصيغها واشتقاقاتها.

قيل فيه: هو تكييف الصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلِّمين فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم الصرف لا في الصرف ذاته⁽⁶⁾ ويراه فريق من الباحثين: تغييراً في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة إذ إن غاية التيسير: التسهيل والقضاء على كل صعوبة وعُسْر مما يمسُّ بنية الكلمة ممَّا قالته العرب ولم يشبهه التكلُّف أو التعقيد.⁽⁷⁾

وقد قيل غير ذلك في تعريف التيسير ولكن بسبب تعدد الرؤى الفكرية التي توخَّت السهولة والتيسير في هذا الميدان ازدادت في مقابل ذلك صعوبة تحديد مفهوم دقيق للتيسير، بيد أننا لا نعدم أن نقف عند جوهر هذا المفهوم إذ يفضي بنا إلى نتيجة مفادها أن التيسير سواءً أكان نحويّاً أم صرفياً يقابل الصعوبة والتعسير وإن اختلفت السُّبُل وطريقة الرصد لكلٍّ من النحويين والصرفيين المشتغلين في هذا الميدان. وبعد أن وقفنا عند ما تعنيه كلمة (التيسير) لغةً واصطلاحاً، يتبادر إلى الأذهان سؤال: إنَّ مفهوم

(التيسير) الذي يراد منه تسهيل علوم اللغة العربية مرادفٌ لمصطلحات قد عُثِنَتْ بقسم منها كتب المؤلفين اللغويين ولا سيما المحدثون منهم، أو قد تضمّنتها تلك المؤلفات في أثنائها، ومن هذه المصطلحات⁽⁸⁾: التجديد، الإصلاح، الإحياء، التعديل، التبسيط...؟ فنقول: إنّ مصطلح (التيسير) إنّما هو في صورة من الصور مرادفٌ في غايته للمصطلحات التي ذكرناها مع ملاحظة الفروق اللغوية في معاني كل مصطلح، وهو يقترب في مفهومه العام من هذه المصطلحات، ونجد أن (التجديد) اتجاها يدعو إلى تجاوز فكرة التيسير للوصول إلى تغيير في المنهج بما يواكب تطور الحياة المدنيّة ولا يعني دائماً الانسلاخ من القديم والعزوف عنه برمته بل هو محاولة لتفسير القديم تفسيراً جديداً يلائم العصر ويثقي على القديم، وهذا ما فعله بعض الباحثين من أصحاب التيسير، أما مصطلحات: الإحياء، والإصلاح، والتعديل فهي خطوات حديثة للصيغ القديمة بإحيائها من ركامها القديم أولاً وإصلاح ما ينبغي إصلاحه على وفق الحياة المعاصرة وتعديل ذلك بما يتوجب تغييره ليناسب المقام من دون الإخلال بمنهج العرب القدماء في القياس الصرفي العربي. أما (التبسيط) فإنّه نظيرٌ لما تقدّم من مصطلحات فضلاً على أنه توجيه الطلبة الناشئين إلى دراسة النصوص القديمة بمنهج سهل مفهوم قريب لأذهان الطلبة.⁽⁹⁾

وقد كانت لعلماء اللغة المحدثين الداعين إلى التيسير مواقف متباينة من هذه المصطلحات فقسم منهم قبل بها وأيدها وجعلها تدرج تحت مفهوم (التيسير) والقسم الآخر رفضها وعلل هذا الرفض بأسباب رآها أصحابها مقنعة، فالذين رفضوا مصطلح (الإصلاح) أخذوا بالحسبان أنّ ثمة شيئاً فاسداً يُراد إصلاحه وهو ما لا ينطبق على علوم العربية ومن ضمنها علم الصرف، في حين أنّ الذين رفضوا مصطلح (التجديد) ركنوا إلى حجة مفادها أنّ كل قديم قد أكل الدهر عليه وشرب بحاجة إلى تجديد وهم بهذا يريدون أن يبينوا أنّ علوم العربية ومنها الصرف وإن كانت قديمة النشأة ليست بالية بل متجدّدة قابلة للتطور عبر القرون المتطاولة⁽¹⁰⁾ على أنّنا نتلمّس في رأي بعض الباحثين أنّ مصطلح (التجديد) يكاد يكون مرادفاً للتيسير بيد أنّه: (متأرجح بين التراثية فيصبح جزءاً من التيسير وبين أن يكون متأثراً بمنهج الدراسات الغربية الحديثة فيختط له طريقاً خاصاً منتهجاً طريق الحداثة في التعليل والتفسير والدراسة).⁽¹¹⁾

على أنّ بعض الباحثين قد جعل التجديد والإصلاح خطوةً تسبق التيسير اعتماداً على أنّ التيسير وحده خطوة غير كافية.⁽¹²⁾

والذي يعيننا فضلاً على ما تقدّم من إشكالية المصطلح رصد نشأة التيسير الصرفي، وفي هذا نقول: إنّ الشعور بصعوبة علوم اللغة العربية ولاسيّما النحو والصرف ليس وليد العصر الحديث بل تعود جذوره مع نشأة تلك العلوم، وهذه الصعوبة يمكن أن نعزوها لأسباب عدة منها: أولاً: إنّ من أهم الأسباب التي تقف وراء صعوبة علوم اللغة العربية تأثر علماء العربية الأوائل

بالتيارات الفكرية التي واكبت عصر تدوين اللغة وتقعيدها أولئك العلماء. وتأثر هؤلاء العلماء بهذه التيارات يعود إلى انفتاح العرب على ثقافات الأمم الأخرى، وإذا ما سلمنا بأن تلك التيارات بما تحمله من معارف وعلوم تشكّل الأسس المعرفية لتلك الحقبة فلا بُدَّ من أن يكون لها أثر فعال في ثقافة العلماء وتفكيرهم، ولم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وتلميذه سيبويه (ت 180 هـ) بمنأى عن تلك التيارات وتأثيراتها، ولعلّ تدافع تعليقات الخليل وأقيسته في كتاب سيبويه فضلاً على ما أضافه سيبويه نفسه من تعليقات وأقيسة ومسألة العامل والمعمول دليل واضح وبيّن على تأثر هذين العالمين بهذه التيارات التي أشرنا إليها. على أنّ تأثير التيارات الفكرية لم يقتصر على الخليل وسيبويه فقط بل كان بادياً على مؤلفات كثير من العلماء منذ مطلع القرن الثالث الهجري. (13)

ثانياً: ويمكن إرجاع الصعوبة التي اكتنفت مؤلفات اللغويين الأوائل إلى ما يمكن أن نسمّيه (بدايات التأليف) فكتاب سيبويه مثلاً الذي سبق أن قلنا إنه كان يعجُّ بالتعليقات والأقيسة قد فتح الباب واسعاً للتمارين على قواعد النحو والصرف ممّا فسح المجال لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التي لم ينطق بها العرب ولم تجر على ألسنتهم وقد لفت الغموض كثيراً من أبواب الكتاب، ومرّد ذلك إلى أنّ سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأول مرة_ وضعاً مفصلاً في غاية التفصيل، فمن الطبيعي أن يدخله شيء من الإبهام والغموض في بعض العبارات، وربّما يمكن إرجاع جوانب بعض الغموض والتعقيد إلى تلميذ سيبويه (الأخفش الأوسط ت 215 هـ) الذي حمل عنه الكتاب وأذاعه في الناس إذ كان الطريق الوحيد إليه، وقد جلس للطلاب مجلس أستاذه يمليه عليهم بعد وفاة سيبويه، ويبدو أنه أشاع فيه بعض ما كان يشيعه في كتبه من الغموض ومن العويص الذي لا يفهم إلا بعد تأمل كثير فيه ولعلّ ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مراراً وتكراراً وكانوا لا يزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقيسة والتمارين غير العملية أثقلاً فوق أثقال مع تشعب المسائل اللغوية وتفرعها إلى أقصى حد. إذ تتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات لغوية كبرى على نحو ما نجده عند السيرافي (ت 368 هـ) في شرحه الكتاب الذي يفيض بالأقيسة والعلل. (14)

ثالثاً: وقد يتعمّد المؤلف نفسه أن يكون كتابه صعباً عسير الفهم على القارئ، وهذا التعمّد مرده إلى عدة أسباب:

1- سبب مادّي محض إذ يبتغي من ورائه المؤلف التكسب من تأليف مصنّفاته بجعل تلك المصنّفات عسيرة على الإفهام فيلجأ المتعلم إلى مراجعة ذاك المؤلف كي يوضّح له ما غمض من مسائل تلك المصنّفات مقابل أجرٍ مادي، ودونك نصّاً نقل عن الأخفش الأوسط يوضّح فيه ما ذهبنا إليه، فقد سئل الأخفش عن سبب الغموض والإبهام الذي يلفت آراءه النحوية فأجاب أنه لم يضع كتبه هذه

لله فهي ليست كتب دين بل هي كتبٌ ذُهبَ بها إلى التكبُّب ولا يتحقَّق هذا الهدف إلا إذا كان النحو عسيراً صعباً. (15)

2- سبب معنوي ونعني به أنَّ المؤلف من خلال جعل مؤلفاته صعبة عصية على الفهم يحاول أن يُبرز ملكاته العلمية في هذا الميدان، وقد يكون المؤلف صعب الفهم ليس على العامة فحسب بل قد يقرُّ عالمٌ لغوي بصعوبة مؤلَّفٍ لعالمٍ ثانٍ فقد طلب من أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) أن يبدي رأيه في (نحو) علي بن عيسى الرَّماني (ت 384 هـ) فقال: «إنَّ كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»، (16) فإن كان أبو علي الفارسي وهو العالم اللغوي المعروف قد أقرَّ بصعوبة نحو الرماني فما بالك بالعامَّة؟ ومن كان مقرِّاً بصعوبة الأشياء فلا بد أن يكون صنيعه في المجال نفسه ميسراً سهلاً، فهاهو ذا أبو علي الفارسي نراه في نصٍ آخر يصنع الصنيع نفسه الذي صنعه الرماني بتأليف كتاب فيه من العسر الواضح ما لا يفهمه العامة، فقد روي أن عضد الدولة البويهني قد طلب من أبي علي الفارسي أن يضع له كتاباً في الصرف فكان كتاب (التكملة) الذي صَعَّبَ فيه أبو علي المسالك وأعضل في كثيرٍ من مسائله فقال عضد الدولة: «غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو». (17)

3- ومن أسباب صعوبة العربية على نحوٍ تحتاج معه إلى تيسير: السعة والتجدد، فجميع ألفاظ اللغة العربية إلى مبانٍ وصيغٍ محدودة تبلغ عشراً ومائتين وألف صيغة، ويقال إن المستعمل من هذه الأوزان مائة وعشرون وزناً فقط¹⁸، وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدل على الفجوة الواسعة بين الواقع والممكن، وكل ذلك يحتاج إلى الإحاطة بالممكن كيما يتمكن اللغوي من رُفد المستجدات الحضارية ببنى لغوية تنطلق من رحم اللغة التي تسالمت عليها الجماعة اللغوية فلا يكون ذلك الوليد هجيناً على السِنَّة المستعملين له فتكون بذلك لغتنا العربية هي اللغة الأكثر قدرة على التواصل بفضل قدرتها الاستيعابية والمتجددة على نحو يتلاءم ومتطلبات كل عصر، وبذلك تنمو دلالة المفردات على مر العصور، فيكون لكل دلالة معجمها الخاص من البنى والصيغ الصرفية ويكون لكل صيغة صرفية ركام من الدلالات تستكشفها السياقات اللغوية الحاضرة لها.

إنَّ حبَّ العرب للغتهم واعتزازهم ببلاغتهم فضلاً على توجههم لخدمة القرآن الكريم على وفق الانتماءات المذهبية لهم جعلهم يشكِّلون مدارس لغوية كان لكل مدرسة منها سمات خاصة وطوابع مميزة فتح باب السباق في الاجتهاد والتدليل على صحة ما يذهبوا إليه على نحو خلق لنا تراثاً جمّاً يصعب الإحاطة به، وخلق مساحة مرجعية واسعة للغوي المعاصر كي يتفحص في ضوئه المعطيات الحضارية المعاصرة، الأمر الذي يجعله دائب البحث.

يضاف إلى ذلك سعة العربية ، وكثرة علمائها ، فتح باب التمييز الذي يستلزم الاختلاف مع الآخرين ولو على مستوى المصطلح مما يجعل المتعلم من الناشئين أمام ثبات المفاهيم وتحولات المصطلح.

إنَّ ما قدمناه من صعوبات رافقت نشأة علوم اللغة العربية قد تكون هي الصعوبات الواضحة الملامح ولا نعدم وجود غيرها ولكننا توقفنا عند أبرزها إذ كانت عاملاً رئيساً في ظهور الاتجاه التيسيري لعلوم اللغة العربية ولاسيما النحو والصرف، فالتيسير لم ينشأ لأجل ترفٍ فكري بل هو حاجة فرضتها متطلبات العصر، فما تحدثنا عنه من صعوبات رافقت النشأة فرضت على العلماء أن ييسروا ما استطاعوا سواءً أكانت الصعوبات مرافقة لمؤلفاتهم أم كانت مرافقة لمؤلفات علماء آخرين، وهكذا الحال مع كل عصر فما يفرضه الحياة وما يفرضه التطور المدني والعلمي من متطلبات تجعل العلماء يفكرون في تقديم ما ييسر على المتلقي من تعابير وصيغ تجعله يساير تلك المتطلبات بلغة سهلة مبسطة لا تعقيد فيها، ولو أردنا أن ننتبج المراحل التي مرَّ بها التيسير في نشأته لوجدنا أنه نشأ مبكراً مرافقاً نشأة علوم اللغة العربية، وقد نشأ منهجاً تعليمياً أي راعى فيه المؤلف أن المتعلم يحتاج في بدء تعليمه إلى طريقة سهلة لإيصال المادة العلمية إليه، فاللغويون من خلال تجاربهم في التدريس شعروا بحاجة المتعلم إلى التبسيط والسهولة في تلقي المادة العلمية، وما صنيع خلف الأحمر (ت 180 هـ) صاحب أول كتاب تعليمي وصل إلينا حينما أشار في مقدمة كتابه إلى هذا الإحساس إلا دليل واضح على ما قلناه، جاء في مقدمة كتابه:

«لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبليغ في النحو من المختصر والطرق العربية والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق».¹⁹

ومن الكتب التي انتهجت منهجاً تعليمياً خاصاً أيضاً في المرحلة الأولى فضلاً على مقدمة خلف الأحمر نجد مختصر الجرمي (ت 225 هـ) ومختصر ابن شقير والموجز لابن السراج (ت 316 هـ) والجمل للزجاجي (ت 340 هـ) والإرشاد في النحو لابن درستويه (ت 347 هـ) والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) ثم كتاب اللمع لابن جني (ت 392 هـ) ثم المفصل للزمخشري (ت 538 هـ) أما في المرحلة الثانية فقد ظهر عدد كبير جداً من هذه الكتب التعليمية ومنها على سبيل المثال: كافية ابن الحاجب (ت 646 هـ) وكتب ابن مالك (ت 672 هـ) وأبي حيان (ت 745 هـ) وابن هشام (ت 761 هـ) وغير ذلك الكثير من الكتب التعليمية⁽²⁰⁾ التي كان الغرض منها شرح المادة اللغوية شرحاً مبسطاً وتقريبها إلى أذهان

المتعلمين بعيداً عن الغموض والتعقيد، ويمكن إرجاع سبب ظهور مثل هذه المصنّفات إلى إحساس اللغويين أنفسهم بما يعانيه المتعلمون من صعوبة في فهم المؤلفات الواسعة مثل: كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج مما دفع اللغويين إلى وضع المتون أو الشروح أو الحواشي أو التعليقات على تلك المؤلفات التي يشعرون أنّ فيها تعقيداً وغموضاً بغية التبسيط والتيسير على المتعلم (21).

ونلاحظ أنّ الباحث المعاصر قد جعل قسماً من هذه المؤلفات في جملة المؤلفات التعليمية الميسرة للدارسين ، ولا يخفى على المختصين أنّ هذه المصنّفات فيها من الصعوبة ما شهد به الأقدمون والمحدثون حتى لجؤوا إلى شرحها ، فالكافية لابن الحاجب مثلاً قد شرحت مرات كثيرة ، وكذلك كان شأن المغني لابن هشام، ويمكن النظر إلى الشروح والمختصرات على أنها من جهود القدماء في التيسير ، أما الشروح فهي لضبط الغوامض من المسائل النحوية والصرفية وتبسيط القول فيها على نحوٍ واسع، وأما المختصرات فهي للاعتناء بالمضامين النحوية المرادة والنكت الصرفية المقصودة بتلك المختصرات.

على أنّ سائلاً قد يسأل قائلاً: إنّ جُلّ المؤلفات التي ذُكرت هي مؤلفات نحوية وما جرى عليها من تبسيط وتسهيل لغرض التيسير كان القصد منه تيسيراً نحوياً فأين الصرف من كل هذا؟

نقول: إنّ مؤلفات اللغويين الأوائل كانت متداخلة في علوم العربية فالكتاب الواحد يحوي النحو والصرف والصوت والبلاغة فضلاً على نصوصٍ من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال... وعلى الرغم من ظهور كتب الصرف مستقلة عن مباحث النحو فيما بعد فقد ظلت النظرة الكلية لمباحث العربية من نحو وصرف وصوت.. سائدة عند اللغويين العرب في فهمهم لمفهوم النحو ويتّضح ذلك جلياً في تعريف ابن جني للنحو إذ يقول عنه:

«هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شُدَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها» (22).

إنّ هذا التعريف يكشف عن موقف اللغويين من مفهوم النحو فابن جني كان يضع تحت عنوان (النحو) الموضوعات النحوية والصرفية جنباً إلى جنب ويؤكد المذهب الذي ظهر في كتاب سيبويه والمتأخرين من بعده في عدّ النحو والصرف علماً واحداً (23).

عليه يمكن القول إنّ ما كان يجري على النحو من إجراءات لغرض التيسير كان للصرف نصيب منه بدرجة أقل وإن اقتصر المصطلح على النحو بالقول: (التيسير النحوي) ولكن لا يُنكر أنّ التيسير النحوي أكثر شمولاً وسعةً ووضوحاً وذلك لاتصاله بالسياق والمنطق والمقام ومراعاة المخاطب والدوافع السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العقائدية، وقد ماثل التيسيرُ الصرفيُّ التيسيرَ النحويَّ في أوجه الاختصار

والتغيير في الاستعمال من دون أن يصل إلى مستواه؛ لأنّ التيسير الصرفي يتعلّق ببنية الكلمة ومن الصعوبة تغييرها ولا سيما أنها كانت متداولة على ألسنة العرب الفصحاء القدامى .

إنّ الغاية التعليمية للصرف كانت من دوافعها الرغبة في تبسيط المؤلفات اللغوية وجعلها قريبة من أذهان المتعلمين وتسهيل حفظها وقد عبّر عن هذه الرغبة كثير من اللغويين في مقدمات كتبهم ملمّحين إلى صعوبة أساليب التآليف غير التعليمية، وقد كانت الشروح إحدى الوسائل التي قام بها اللغويون لتقريب وتبسيط المادة العلمية مثلما فعل ابن مالك الذي نظم النحو والصرف على مزدوج الرجز بما يقرب من ثلاثة آلاف بيت وسمّى هذه المنظومة بالكافية الشافية ثم شرح هذه المنظومة وسمّى الشرح بالوافية ثم اختصر هذه المنظومة إلى ألف بيت وسمّاها (الخلاصة) وهي المعروفة بالألفية ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن نظم العلوم ووضع المقدمات والمتون كان طابع الدرس في العصور المتأخرة، وكان واضعوها يزعمون أنهم بهذا كانوا يتوخون التيسير للحفظ، وقد أحسنوا إذ لم يزعموا أنهم كانوا يتوخّون التيسير للفهم.⁽²⁴⁾ ونعتقد أن الحفظ قرين الفهم لتلك المنظومات؛ لأنّ الأقدمين ما وضعوها إلا للغايتين معاً.

ولو عدنا إلى المظان اللغوية لوجدنا أن من أوائل من نادى بالتيسير على طلاب العربية هو الجاحظ (ت 255 هـ) إذ يقول:

«وأما النحو فلا تشغل قلبه - أي الصبي - منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام به في كتاب إن كتبه، وشعر إن أشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق والتعبير البارع»⁽²⁵⁾، في حين نجد - بحسب ما وقفنا عليه من مظان - أنّ أول من استخدم كلمة (يسّر) دالة على التيسير اصطلاحاً في مصنفاته هو ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابه (الرد على النحاة) إذ عدّ أول من دعا إلى التيسير والإصلاح من ناحية ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها مدرسة البصرة من ناحية أخرى، ونقدها على وفق أصول نظرية جديدة، وقد تأثر بدعوته هذه أصحاب التيسير أبعد تأثير في حين أهملها القدماء كل الإهمال.⁽²⁶⁾

والنص الذي وردت فيه كلمة (يسّر) هو: «وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب، ... فبعضهم أتى وشكر، وأتمر لما أمر، واستبدل بما يعر ويضر، ما ينفع لدى اللزبات ويسّر، وبعضهم تهاون بمقاله، واستمر على حاله...»⁽²⁷⁾.

هذا الكلام جزء من مقدمة ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) وهو هنا يوجّه كلامه إلى النحويين ناصحاً لهم بالتخفيف والتسهيل على المتعلمين، وقد سبق هذا النص كلام له يبيّن فيه سبب تأليفه للكتاب لما رآه من تعقيد النحاة للمسائل التي ترد في مؤلفاتهم فيصعب فهمها من لدن المتعلّم. قال ابن مضاء:

«وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أراوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعَفَ من حُجَّةٍ نَحْوِي

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرراً من الفضول، المجرد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهاناً، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون». (28)

وكتاب ابن مضاء لم يكن خاصاً بالقضايا النحوية التي تناولها النحاة في مؤلفاتهم وكيفية تيسيرها، إنما تضمن دعوة منه إلى تسهيل بعض القواعد الصرفية عبر إسقاط التمارين التعليمية التي ترهق فكر المتعلم وهي تمارين لا طائل من ورائها، ويضرب مثلاً على ذلك قائلاً: «... كقولهم ابن من البيع مثل فعل فيقول قائل: «بوع» أصله «بيع»... ومن قال «بيع» بالكسر.. وحجة من قال «بيع» قياسه على «بيض»...». (29) والنص طويل لمثال واحد قد استغرق صفتين من الكتاب، ونرى ابن مضاء يعل دعوته لإسقاط مثل هذه التمارين بقوله: «فهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت إليه أطناب القول، مع قلة جداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!». (30)

وتوالى المنهج العلمي ما بعد ابن مضاء القرطبي واستمر تأليف المختصرات والتمتون اللغوية لشعور اللغويين بصعوبة المادة العلمية المؤلفة، فكان أن انصرفوا إلى وضع تلك التمتون والمختصرات وهي تتفاوت في قيمتها العلمية من مصنف إلى آخر على أن الهدف منها جميعاً هو التبسيط والتسهيل للمتعلم وإن كانت قد وجهت بعض الانتقادات إلى واضعي هذه المختصرات والتمتون بدعوى أنها تترك المتعلم وتجعله في حيرة من أمره إذ كانت الشكوى أيرجع إليها أم يرجع إلى المؤلف الأصل؟ وفي ذلك إرهاب لفكر المتعلم، ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه التمتون والمختصرات إن اللغوي لم يعد قادراً على الإتيان بشيء علمي جديد فانكب على شرح واختصار مصنفاته السابقة أو مصنفات غيره من دون أن يتعب نفسه في تأليف مصنف جديد فيه من المعلومات ما لم يتطرق إليه هو ولا غيره سابقاً. ومع هذا كله لا يمكن أن ننكر ما في هذه المختصرات والتمتون من فائدة علمية تعين الدارس على التدرج في طلب هذا النمط من العلوم، فابن هشام مثلاً ألف كتاباً سماه (الإعراب عن قواعد الإعراب) وهو كتاب مختصر ثم توسع فيما بعد فألف (قطر الندى وبل الصدى) ثم توسع بعد ذلك أكثر فألف (شذور الذهب) وقام بشرحه ثم توسع فألف (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ثم ألف كتابه (مغني اللبيب) بمنهج مبتكر، وكل هذا التدرج في

التأليف لم يكن عشوائياً غير مدروس، بل كان يتماشى مع ذوق العصر وطبيعته والوقوف عند حاجة المتعلمين المبتدئين والدارسين الباحثين ومدى إدراكهم واستيعابهم للمادة العلمية.⁽³¹⁾

ومن الدارسين من يُفَرِّق بين المتون التي شاعت وظهرت في القرن السابع الهجري والمختصرات التي ظهرت في ذلك العصر، إذ ذهب أحد الدارسين إلى أنّ المتون قد أخطأت الطريق إلى العلاج أو الإصلاح فبالغت في التكثيف والاختصار والإيجاز ولاسيما ما وقع منها في المنظومات بسبب قيود الوزن والقافية⁽³²⁾ في حين عدّ الدكتور شوقي ضيف المتون والمختصرات من محاولات التيسير.⁽³³⁾

وقد اعترض الدكتور نعمة رحيم العزاوي على رأي الدكتور شوقي ضيف ولم يوافق رأيه السابق قائلاً: «وكان عليه - أي الدكتور شوقي ضيف - أن يخرج المتون من بين محاولات التيسير، فالتيسير لا يكون بتصفية القواعد أو تقطيرها - على حد عبارته - في صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مركزة تستظهرها الناشئة فتستوعب أوضاع العربية ومقومات صياغتها بل إنّ المتون أضاعت أعمار عشرات من المؤلفين وهم يسعون وراء تركيز القاعدة في بيت أو جملة... كما أضاعت أعمار آلاف من الطلاب وهم يحاولون فكّ معمياتها وحلّ طلاسمها المعقدة».⁽³⁴⁾

ولم يوافق أحد الباحثين⁽³⁵⁾ ما ذهب إليه الدكتور نعمة رحيم العزاوي ودافع عن وضع المتون والمختصرات وذهب هذا الباحث إلى أن هذا الوصف الذي أطلقه الدكتور العزاوي لا ينطبق على كل المتون والمختصرات، وعلّل دفاعه بأنّ غزارة التأليف اللغوي في المطولات والموسوعات والمختصرات والمتون والشروح تمنح الدارس والمتعلّم حرية اختيار الأسهل، وذكر بأنه ليست كل المتون غامضة وملغزة يصعب فهمها ف(الأجرومية) لابن آجروم أبي عبد الله محمد الصنهاجي (ت 723 هـ) لا تتجاوز العشرين صفحة وقد نالت شهرة واسعة وذاع صيتها لأنها قدمت النحو العربي في أبواب متعددة مقتصرة على أبوابه الرئيسية، ولعلّ ما نالته من ذبوع وقبول يؤكدان أنها مع غيرها من المتون ليست جميعها تتصف بالغموض والتلغيز كما ذهب الدكتور العزاوي ومن قبله الدكتور عبد الوارث مبروك، فبعضها قدّم المادة العلمية سهلة واضحة، فالرغبة في التيسير كانت قائمة عند هؤلاء المؤلفين. ويخلص الباحث حاتم حسين علي قائلاً: «إنّ التيسير لا يقوم على الاختصار الشديد والحذف، وإنما يكون في عرض المادة اللغوية عرضاً سهلاً يقرب درس اللغوي من غايته الأساسية التي كانت واضحة عند علماء العربية مثل الجاحظ وابن الأثير وغيرهما، وإذا كنا لا نستطيع أن نجرّد الثقافة العربية من التيارات التي شكّلت الأرضية المعرفية لتلك الحقبة المتمثلة بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام فإنّ إيغال اللغويين في تحكيم تلك العناصر في اللغة كان مصدراً أساسياً من مصادر الصعوبة في علوم العربية ومنبعاً للشكوى الدائمة...».⁽³⁶⁾

مما تقدّم يمكن القول: إنّ الدعوات إلى التيسير بشقيه: النحوي والصرفي كانت دعوات نظرية غير

تطبيقية، أي لا تمسُّ القواعد والبنى والتراكيب بل اتخذت جانباً تعليمياً واستمر هذا المنحى حتى العصر الحديث مع ابتداء عصر النهضة، ثم تطوّرت تلك الدعوات شيئاً فشيئاً، واستمر تأليف الكتب التعليمية المبسطة، ومع تطور الحياة المدنية وتشعب ميادين الحياة باتت الحاجة ملحةً لاستحداث صيغ وتعبيرات جديدة تلأم حاجات الناس، واختصار صيغ أخرى أو تغييرها بما يواكب العلوم والمعارف الوافدة، فأنشئت المجمع اللغوية لتراقب الأداء اللغوي في ظل الثورة الصناعية الهائلة، ومن تلك المجمع اللغوية (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) الذي دعت أسباب كثيرة إلى إنشائه وقيامه نذكر منها:

- 1- ما يظهر من مشكلات بسبب ترجمة ونقل الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية.⁽³⁷⁾
- 2- ظهور المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية.⁽³⁸⁾
- 3- انتشار الصحافة واستعمال كلمات أعجمية في معانٍ لا يحتاج إليها في ذلك الوقت.⁽³⁹⁾
- 4- ظهور دعوات هادمة للفصحى كدعوة أمين شُمَيْل (ت 1315 هـ) وويلكس (ت 1351 هـ) لهجر الفصحى وإحلال العامية محلها.⁽⁴⁰⁾
- 5- قضية التعريب وما ينتج عنها.⁽⁴¹⁾
- 6- مواكبة ما يستجد من مخترعات وعلوم وفنون واصطلاحات.⁽⁴²⁾

ويستطيع الباحثان الوقوف عند قضية مهمة دعت إلى إنشاء وقيام مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو ظهور أنماط أدبية جديدة لم تستوعبها القوالب اللغوية المعهودة مما أضطر إلى تحفيز اللغة بغية الوصول للانزياحات اللغوية الميسرة الأمر الذي ترتب عليه خلق ضرورات لغوية على مستوى التركيب لم يلتفت إليها من قبل .

وقد كانت للمجمع أهداف وأغراض من أهمها أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر وله أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسّع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية وأن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية وأن يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها.⁽⁴³⁾

وقد ضمَّ المجمع لجاناً متعددة تعمل على تحقيق أهداف المجمع وأغراضه التي من أجلها أنشئ ومن ضمن هذه اللجان (لجنة الأصول) التي تُعنى بتيسير الكتابة وتيسير قواعد النحو والصرف، وقد عملت هذه اللجنة منذ إنشاء المجمع إلى يومنا هذا على إصدار قرارات كثيرة، الغاية منها تيسير القواعد النحوية والصرفية بما يلائم متطلبات العصر، والملاحظ أن القرارات التي أصدرها المجمع فيما يتعلق بالقضايا النحوية والصرفية كان الثقل الأكبر فيها من حصة القضايا الصرفية، أي أنّ القرارات التي تتعلق بتيسير

الجوانب الصرفية في اللغة العربية لقيت عناية من لدن المجمع أكثر من العناية بما يتعلق بتيسير القواعد النحوية على عكس ما نجد في بدايات النشأة للتيسير إذ كانت الجهود تنصب على التيسير النحوي، وثمة بعض الاهتمام بالتيسير الصرفي، ويمكن تعليل ذلك بأن النحو قائم على تراكيب وجمل وعلل، فكانت الحاجة تستدعي التبسط في هذه التراكيب والجمل، أما في العصر الحاضر وبسبب التطور المدني والحضاري والحاجة إلى وضع مصطلحات فقد استدعى ذلك الاهتمام بالجوانب الصرفية، لأنّ الصرف يتعامل مع مفردات وصيغ واشتقاقات، فلا غرابة بعد هذا أن نجد قرارات المجمع الصرفية أكثر من قراراته النحوية، مع عدم إهمال القضايا النحوية والالتفات إليها، ولكنّ الحاجة تستدعي إصدار قرارات صرفية أكثر من النحوية.

إنّ جُلّ ما قام به المجمع من أعمال وإصدار قرارات يعدّ خطوة على طريق التيسير سواء الصرفي أم النحوي، وقد كان المجمع في بعض قراراته يشير إلى هذه المسألة، فيعلّل قراراته بأنها صدرت لأجل التوسع في التعبير والكتابة العلمية والأدبية، أو يعلل القرارات بأنها صدرت لأجل أنّ فيها تيسيراً، أو الحاجة إلى وضع المصطلحات العلمية.⁽⁴⁴⁾

وقد كان لقرارات المجمع أثر فعال في حل كثير من المشكلات اللغوية التي واجهت الباحثين المختصين وغير المختصين، وقد كانت هذه القرارات موضع ترحيب واستحسان من الجميع، إذ احتج بها كثير من المختصين وأشادوا بها وجعلوها حجة في مؤلفاتهم، فقرار المصدر الصناعي مثلاً كان من أكثر القرارات التي استفيد منها في العصر الحاضر ولاسيما في مجالي التعريب والترجمة⁽⁴⁵⁾ وكذلك قرار النسب إلى فعيلة وفعيل، فقد اشتهر أن المجمع يجيز النسب إلى فعيلة بفعيلي، وإلى فعيل بفعيلي أيضاً، فيقال في نحو: قبيلة وحنيفة وعقيل وكريم، قبيلي وحنيفي وعقيلي وكريمي.⁽⁴⁶⁾

المبحث الثاني

مسوّغات التيسير وغاياته

لم ينشأ التيسير اللغوي لأجل ترفٍ فكري بل كان حاجة فرضتها متطلبات المرحلة، وشأنه شأن أي عمل يقدم عليه الإنسان تتقدمه مسوّغات لأجل الحصول على نتائج ناجحة، وقد تواجه تلك المسوّغات بالرفض أو القبول وتُقدم للرفض أسباب وتقدم للقبول أسباب أيضاً. فكذا (التيسير اللغوي) كان لظهوره عند من أخذ على عاتقه أن يقول به ويجعله حقائق ملموسة على أرض الواقع أن وجد من هو مؤيد له ومن هو رافض فلم يكن درب التيسير اللغوي مُعبداً ممهّداً بل كان درباً وعراً، لا يشعر بوعورته إلا من سلكه لتحقيق غايته.

على أننا في هذه العجالة لن نستطيع استقصاء جميع الآراء التي تناولت (التيسير اللغوي) رفضاً أو قبولاً منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ولكننا سنقف عند أبرز تلك الآراء والمسوّغات لها ومن ثم نرى إن كانت تلك المسوّغات لكلا الطرفين مقبولة أم لا!

نقول: إن استعراض مسيرة (التيسير اللغوي) بدءاً من محاولة خلف الأحمر التي أشرنا إليها في المبحث السابق وحتى الوصول إلى محاولة ابن مضاء القرطبي يظهر أن كل الدعوات إلى التيسير وما أُلّف لغرض التيسير من لدن اللغويين الأوائل لا تعدو مجرد محاولات في التيسير التعليمي ومن ثمّ ظهرت لدينا مؤلفات تعليمية كان الغرض منها تعليم الناشئة وتسهيل المادة العلمية وتبسيطها، وتقريبها إلى أذهانهم، أي أنّ المسوغ الذي سَوَّغ به أصحاب تلك الدعوات والمؤلفات عملهم هو التسهيل والتبسيط بعيداً عن التعقيد والتوغّر في المادة العلمية. قد يكون هذا أهم ملامح التيسير اللغوي في هذه المرحلة ولكن هنالك محطة مهمة من محطات التيسير اللغوي ازدهرت عبرها علوم العربية وانتقل فيها التيسير من جانب التيسير النظري (إن صحَّ التعبير) إلى جانب التيسير التطبيقي (إن جاز لنا أن نسميه بهذا الاسم) ونعني به أن التيسير كان يأخذ منحىً تعليمياً في تعامله مع علوم العربية من دون المساس بالقواعد الأساسية والبنى والتراكيب ومن غير حذف أو زيادة أو استحداث صيغ أو تراكيب...

فانتقل في هذه المرحلة إلى طور الاستحداث والابتكار والإضافات، ويمكن تعليل هذا التطور باتصال العربية بالحضارات الأجنبية في العصر العباسي وما بعده، والتأثر بالتيارات الفكرية بعد القرن الثالث للهجرة، يتحدث د.شوقي ضيف عن هذه المرحلة قائلاً: ((وظلت للعربية في العصر العباسي وما بعده مقوماتها ومن هذه المقومات أنها تعد من أغنى اللغات بمفرداتها وساعدها في ذلك من قديم الزمان كثرة

اشتقاقاتها وكثرة أبنيتها وميل أهلها إلى التخصيص وابتكار الكلمات الدالة على أدق الدقائق على الأشياء، وكذلك ما اتسمت به من مرونة وقدرة على الوفاء بالإفصاح عن كل ما يتصل بالتعبير عن الحضارات الأجنبية وعلومها التي أخذت تُنقل نقلاً واسعاً إلى العربية وسرعان ما تمثلتها وسرعان ما نشأت على ضوئها وعرارها علوم عربيّة واستعانت اللغة في أثناء ذلك بصور من ابتكار الكلمات أو وضعها ومن تعريبها أحياناً وإجراء النحت فيها بغرض التسهيل والتهيئة⁽⁴⁷⁾.

إنّ هذا النص يكشف عن ظهور مسوّغات جديدة للتيسير فضلاً على المسوّغ الذي رافق نشأة التيسير وبقي ملازماً له حتى العصر الحاضر وهو تبسيط علوم اللغة العربية على الناشئة والمتعلمين ومن تلك المسوّغات التي يمكن عبر استقراء النص التوقف عندها هو التطور الحضاري الحاصل آنذاك من خلال اتصال الثقافة العربية بغيرها من الثقافات مما يستدعي الإفادة من مصطلحات تلك الحضارات عن طريق تعريبها وجعلها شائعة مستعملة في اللغة العربية وكذلك استحداث كلمات جديدة تواكب ذلك التطور وتستطيع مسايرة الواقع الجديد فضلاً على ذلك ظهور النحت الذي سنتحدث عنه في المبحث الثالث من بحثنا هذا.

إنّ كلّ ما طرأ من تغييرات على واقع اللغة العربية كان الغرض منه التيسير والتسهيل على أن يكون ذلك خاضعاً لقواعد العربية ولا يمسُّ أصولها وليس فيه خروج أو شذوذ عما وضعه اللغويون الأوائل. والمحطة الثانية من محطات التيسير المهمة كنت متمثلة بالصرخة المدوية التي أطلقها ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) من خلال كتابه (الرد على النحاة) الذي تضمّن دعوة إلى إعادة النظر في الأصول النحوية وإعادة ترتيب الأبواب النحوية وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من الأبواب النحوية إذ رأى فيها ابن مضاء زيادات لا جدوى منها ولا يمكن الاستفادة منها... ولم تلقَ هذه الدعوة استحسان العلماء وقبولهم آنذاك، ورأى فريق منهم أن هذه الدعوة سببها عقيدة ابن مضاء القرطبي (الظاهرية) وأنه بدعوته هذه يريد هدم النحو العربي؛ لأنه وسيلة أساسية بُني عليها الفقه الإسلامي في المشرق، فأراد من خلال دعوته تقويض دعائم هذا الفقه انتصاراً لمذهبه الظاهري⁽⁴⁸⁾، وهذا الرأي فيه مبالغة ومغالاة، فثورة ابن مضاء ثورة لغوية نحوية وليست ثورة مذهبية، والفقه الإسلامي واحد وإن تعددت واختلقت مذاهبه، وإذا كان الملاحظ وجود تقارب في مظاهر التفكير فهذا لا يعني أن محاولة ابن مضاء محاولة مذهبية محضة، ويجب التفريق بين ما هو لغوي نحوي، وما هو مذهبي، فهل الدعوة إلى تذليل صعوبات الدرس اللغوي العربي، والدعوة إلى إلغاء العامل النحوي وإلغاء العلل الثواني والثالث وتيسير باب الاشتغال والتنازع، ورفض التمارين التعليمية التي لا صلة لها باللغة؟ وهل عدم استعمال هذه الأبواب يؤدي إلى تقويض الفقه في المشرق؟ إنّ ما يجب أن يُؤخذ بالحسبان ألا يُنظر إلى محاولة ابن مضاء نظرة مغرضة، بل يجب التركيز على

جوانبها اللغوية، فهي ليست مفروضة على أحد⁽⁴⁹⁾.

مما تقدم يمكن عدّ ابن مضاء القرطبي صاحب أجراً محاولة إصلاحية في تاريخ الدرس اللغوي العربي، فهو لم يكتف بعمله النظري في النحو، بل شفعه بعمل تطبيقي وضع فيه نظريته موضع التنفيذ فقد ذكرت كتب التراجم أنّ له كتاباً عنوانه (المشرق في إصلاح المنطق) يرجّح أنه كان تطبيقاً للأصول التي في كتابه (الرد على النحاة).⁽⁵⁰⁾

لقد خلّصت نظرية ابن مضاء النحو العربي من كثير مما علق به من شوائب التأويل والتقدير والتعليل، وبذلك مهّد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته، غير أنّ مخالفه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صمّوا آذانهم عن دعوته، وظلوا يؤلفون مطولاتهم الضخمة حاملة ما لا يُحصى من مسائله العويصة وعقده العسرة.⁽⁵¹⁾

ويبدو أنّ الإهمال الذي واجهته ثورة ابن مضاء كان بسبب العصر الذي سادته ظروف سياسية وفكرية لم تشجع على القيام بالإصلاح قدر ما كانت تشجع على الجمود واجترار الموروث، أما في العصر الحديث، فقد بعث نظرية ابن مضاء، وأسهمت في تغذية محاولات التجديد والتيسير التي قامت استجابة لروح العصر.⁽⁵²⁾

لم تهمل العصور المتأخرة نظرية ابن مضاء في تجديد النحو وتيسيره فحسب، بل أهملت الإلتامعات التيسيرية التي انبثت في التراث، لأنّ هذه العصور لم تنجب نحاة تهينهم قدراتهم العقلية للارتفاع بما سبقهم من أنظار وأفكار جديدة.⁽⁵³⁾

على أية حال، فمحاولة ابن مضاء القرطبي قد فتحت الباب أمام الدارسين المحدثين للوقوف عندها، وكان لها كثير من مؤيديها في الوقت الحاضر، ومن ضمنهم أعضاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذين دعوا إلى إحيائها - على العكس من العلماء القدامى الذين دعوا إلى إغلاق الباب بوجهها - وابن مضاء ومؤيدو دعوته لهم مسوّغات قدموها بغية القبول بهذه الدعوة، كما أن للرافضين مسوّغاتهم، ولكن الواقع يشير إلى ان مسوّغات المؤيدين أقوى من مسوّغات الرافضين، والدليل على ذلك الدعوة إلى إحياء هذه المحاولة والتمسك بها بدعوى أن فيها تيسيراً وتبسيطاً لعلوم العربية.

ونحاول أن نختصر المسافات ونطوي صفحات من الزمن لنصل إلى العصر الحديث ونلتقط بعضاً من مسوّغات القبول بالتيسير عند المحدثين وبالمقابل مسوّغات الرفض للتيسير عند غيرهم.

إليك نص أحد العلماء المحدثين وهو يتحدث عن التيسير قائلاً:

«فما زال الناس يفضلون السهل، ويتبعون اليسير حتى أصبح ذلك عندهم عادةً لا يقدرّون على مخالفتها، وتعودت نفوسهم وعقولهم وأجسامهم حُبّ التيسير حتى أصبح ذلك مرضاً تجاوز عندهم حُبّ

التيسير من الأمور المعاشية، ووسائل الحياة المادية، إلا ما لا يجوز التهاون فيه من أمور العقل ووسائل العلم، ونحن نرى أنه لو لم يكن أمام النفس إلا الحياة الناعمة لوجب أن نوجد لها حياة خشنة تعود النفس ركوبها، ولو لم يكن أمام العقل إلا السهولة واليسر لوجب أن نوجد له المشاكل والفرضيات ليتمرس بالصعب ويقوى على العسير، وما نظنُّ أنَّ القدماء من العلماء كانوا يكثرون على طلابهم من الأمور الفرضية في الفقه واللغة والنحو إلا لهذا الضرب من تمرين الناشئة، وتثقيف العقول، وأما (مرض) التيسير اليوم فقد استشرى وتجاوز كلَّ حد، وأصبحنا نرى العلماء يتنادون ويعقدون المؤتمرات لتسهيل الإملاء أو تطوير النحو أو تيسير العربية.. تماماً كما يتنادى زملاؤهم ويتكاتفون لتطوير وسائل النقل وأدوات الرفاه.. هؤلاء يتنافسون في الوصول إلى القمر والمريخ ومسابقة الصوت وأولئك يجهدون أنفسهم لحشو حقائق العلم أو قواعد العربية وعلومها في (حبوب) يبتلعها المتعلم الغض بيسرٍ ورفق ليكون بعده ناطقاً لسناً أو أديباً مبيناً». (54)

إنَّ هذا النص قدّم قائله مسوّغاً رأى فيه أن المجتمع تماهى مع متطلبات التيسير في الحياة كلها ومن ضمنها التيسير اللغوي ولكننا نقول: إنه حينما يتحدث عن الذين ينادون بالتيسير اللغوي ويقارنهم بمن ييسر وسائل الحياة المترفة ومتطلبات التطور المدني والحضاري عاداً من يقوم بالخطوة الثانية أفضل ممّن يجهد نفسه في تيسير اللغة وعلومها، فمن أين سيأتي ذلك الذي ييسر وسائل الحياة الأخرى بمصطلحات لتلك الوسائل المستحدثة إن لم يلجأ إلى اللغة ويأخذ منها تلك المصطلحات، وهي مصطلحات حديثة تواكب مستجدات العصر!؟

ولا تجد إحدى الباحثات جدوى من التيسير التعليمي للصرف قائلة:

«إن هناك ثلاثة اتجاهات للباحثين المحدثين العرب لدراسة الصرف العربي القديم، وغني الاتجاه الأول في الدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية، وكان له بُعدان أحدهما تعليمي والآخر نظري، ولم يقدم هذا الاتجاه جديداً إلى الصرف العربي، فالقواعد هي كما ورثناها، والأمثلة لم يُصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل، إذ اقتصر الباحثون في هذا الاتجاه على اختصار القواعد والشروح والتعليقات وحذفها، واستعمال الأسلوب السهل البسيط، وهذا ليس تيسيراً بالمعنى العلمي الدقيق، إذ إنَّ التيسير يكون بعرض جديد للموضوعات الصرفية القديمة، كما أنَّ محاولات التيسير تلك تجاوزت وصف اللغة إلى مسّ حقائقها وجوهرها وخصائصها، ولذلك أُخرجت من بحوث العلم الحديث». (55)

ولا نوافق الباحثة فيما ذهبت إليه، فنقول من وجهة نظرنا: إنَّ عرض القواعد الصرفية بشكل مختصر للتلاميذ ومشذب، فضلاً على التعبير عنه بلغة مناسبة للناشئة يُعدّ خطوة في اتجاه التيسير، وإن عد الباحثة هذا المنهج بعيداً عن التيسير العلمي الدقيق للصرف، كلام فيه نظر لأن المجامع العلمية اعتمدت

الإضافة كما اعتمدت الحذف، ولأن كل التيسير يقوم على الحذف والاختصار والاستحداث والإضافة، وبعد هذا نقول: ليس من العدالة والإنصاف أن نبخس حق القدماء في عملهم الذي أرادوا من خلاله التيسير بشقيه: النحوي والصرفي، وإن اختلفت طرقهم في الوصول إلى هذه الغاية، وعلى رأس هؤلاء القدماء يقف ابن مضاء القرطبي، الذي ما تزال دعوته تملأ آفاق البحث اللغوي حتى يومنا هذا.

«ولقد جرت محاولات كثيرة في القديم والحديث للنظر في قواعد العربية بهدف تيسيرها وتقريبها من الناس بصورة من الصور، حتى يأنسوا إليها ويسهل عليهم تذوقها واستيعاب أحكامها، وفي العصر الحديث تزامم (المصلحون أو من يدعون الإصلاح) حول هذه القضية وتسابقوا في الهجوم على القواعد الموروثة لاضطرابها وتخلّفها عن روح العصر، وصعوبة إيفائها بحاجات التعبير بالأساليب الحديثة وجدّوا واجتهدوا والقوا إلينا بأعمال كثيرة تنشد ما سمّوه (إصلاح النحو) وحملت أعمالهم هذه أسماء وعناوين تنبئ عن هذه الفكرة (الإصلاحية) مثل: (تهذيب النحو - تحرير النحو - تيسير القواعد - النحو الواضح - النحو المصنّى...) والملاحظ على كل حال أنّ هذه الأعمال في جملتها لم تنج من القصور في الوفاء بآمال أصحابها».(56)

هذا النص يحمل في طياته دعوة إلى التيسير، ولكن ليس على حساب القواعد الموروثة الأصيلة للغة، فالتيسير يجب أن يواكب متطلبات العصر الحديثة ومستجداته مع الحفاظ على الأصل اللغوي، وبيّن هذا النص أن القائمين على التيسير لم يوفّقوا في عملهم وأصاب عملهم القصور والتقصير؛ لأنهم أرادوا أن يواكبوا متطلبات العصر بأساليب حديثة مع مسخ الأصول اللغوية.

ويقدّم لنا د. شوقي ضيف مسوغاً للتيسير وهو تعليم الناشئة وتسهيل المادة اللغوية عليهم، مع تقديمه مقترحات تيسر المادة الصرفية عليهم، يقول: «ولا بُدّ أن نضيف إلى ما قدّمنا التحقّف من مسائل الصرف العويصة التي لا تفيد الناشئة في صحة النطق بالعربية بل لا بُدّ من حذفها كمسائل الإعلال ومثلها مسائل الإبدال إلاّ الضروري منها المتعلّق بالنطق وصحته مثل (أل) الداخلة على ما أوله حرف شمسي ومثل إبدال الضاد الساكنة طاء في نحو: عرضت، والذال الساكنة تاء في نحو: حمّدت، والتاء طاء في نحو: اصطّح، وينبغي التحقّف في دراسة التصغير فلا يُدرّس للناشئة منه إلاّ الثلاثي والرباعي، دون التعرض لما لا يُستعمل من أمثلتها، وكذلك النسب ينبغي أن يُكتفى فيه بالأمثلة الشائعة التي تجري في السنة الناشئة».(57)

ويضيف قائلاً:

«ومما ينبغي التحقّف منه في القواعد المتراكمة في بعض الأبواب الاكتفاء بعرض صيغ وأمثلة كثيرة في الباب، وأضرب لذلك مثلاً: باب التصغير وكثرة قواعده وأمثله التي لا يستعملها اليوم، مثل تصغير شاة

على شُوَيْهَة، وسنة على سُنِّيَّة أو سُنِّيْهَة، وريح على رُوَيْحَة، ومطمئن على طُمَيْئِن، وعطاء على عَطِي، ومعاوية على مُعَيَّة أو مُعَيْوِيَة، وقدام على قُدَيْدِي مَة، وحتى فعل التعجب يُصَغَّر فيقال: ما أُحِسِّن القصيدَة، ويُصَغَّر اسم الإشارة: هؤَلاء، فيقال: هأؤَلياً، ولكل ذلك وما يماثله ينبغي أن يُحذف من باب التصغير في كتب النحو التعليمي، وتذكر فيه فقط صيغه المستخدمة الدائرة على الألسنة، وفي الكتب الأدبية مثل تصغير فتى على فُتَى، وابن على بُنْي، وابنة وبنت على بُنْيَة، وعين على عَيْنَة، وإذن على أُذِينَة، وحسن على حُسِين، وخلف على خَلِيف، ودار على دَوِيْرَة، ونار على نُؤِيْرَة، وزهرة على زُهَيْرَة، وشاعر على شَوِيْعِر، وعبد على عُبَيْد في عبید الله وما إلى ذلك».⁽⁵⁸⁾

إن تيسير المادة اللغوية على الناشئة كان من أهم المسوغات التي قدّمها علماء اللغة - القدامى والمحدثون - فهم يشعرون بصعوبة تلك المادة على الناشئة، ويحاولون أن يخففوا من هذه الصعوبة بشتى الطرق، وفي هذا أيضاً يقول د. إبراهيم السامرائي:

«إنَّ العلم اللغوي الحديث يقتضينا وصف الظواهر اللغوية والنحوية، وهذا المنهج يفرض علينا طرح مناهج البحث القديمة، وبذلك يتم لنا ما نرومه من التيسير الذي أمسى ضرورة لتعليم لغتنا إلى أحداثنا، الذين يعانون ما هم فيه من مصاعب في فهم العربية لغةً ونحواً»⁽⁵⁹⁾. فضلاً على الهجمة التكنولوجية بكل معطياتها التقنية والاصطلاحية التي تستلزم كثيراً من الجهد في الترجمة والاصطلاح الميسر على ألسنة الشباب والفتية الذين لا يدركون خطورة تجاهل استعمال المقابل العربي لكل تلك المعطيات.

على أنّ هذه الدعوات للتيسير يجب أن لا تكون عشوائية بلا ضوابط، فيجب المحافظة على الأصول اللغوية كما سبق أن ذكرنا، فهذا العقاد يضمُّ صوته إلى اصوات الداعين إلى تيسير اللغة، ولكن بضوابط، إذ إنّ:

«من علامات الانحراف البعيدة عن الوجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهون يوماً إلى لغةٍ خالية من القواعد والأصول أو أن تُفسَّر حملة التيسير هذه على أنها دعوة لانسلاخ اللغة من قواعدها، فالفرق واضح بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبئاً في سبيل الانطلاق الفكري والإبداع اللغوي».⁽⁶⁰⁾

فالنص قد قيّد التيسير بشرط أن لا يخرج عن أصول العربية ومتعارف الكلام القديم.

ويمكن أن يكون النص الآتي موضعاً لما أُريد في الكلام السابق، وهذا النص يوضح كيف يكون التيسير على وفق الضوابط، وهذا ما عمل به مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مراحل تيسير اللغة العربية، ففي الحديث عن كيفية صوغ المصطلح العلمي يرى الدكتور محمد حسن عبد العزيز عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ أهميّة المصطلح العلمي تتأتى من كونه لغة المنهج العلمي التي يتداولها العلماء ؛

لأنها تختزل كثيراً من المفاهيم على نحوٍ مضغوط يؤدي الحقائق العلمية أداءً صادقاً ، غير أن العلماء قد يشكون قصور اللغة عن تأدية ما يريدون ⁶¹ .

والحق أن لا قصور في اللغة ، وإنما القصور يتأتى من عدم الإحاطة بأسرار اللغة وفنونها وحيثياتها على نحوٍ يسعفنا في إظهار المقابل ذي القدرة على احتضان المحتوى العلمي والوظيفي للوفاد التقني الجديد فضلاً على توفير الحاضن اللغوي الملائم لذوق اللسان العربي في تلك اللحظة التاريخية التي يتطلب فيها وضع المقابل العربي لكل ما يفد على ساحة الاستعمال اللساني من تقنيات حضارية أو أساليب لغوية وحقائق علمية.

ولذلك فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة على عاتقه الملاءمة بين متطلبات العلم ومتطلبات العصر في ضوء التأكيد على أن المهمة الأولى تسجيل المصطلحات العلمية إذا ثبت أنها لا تتعارض مع أصول اللغة ، وهذا ما يذكرنا بقاعدة من قواعد قبول القراءة القرآنية إذا وافقت العربية ولو بوجهٍ واحد ، فإذا كانت تلك الفسحة سجلها درس اللغوي في تثبيت ما يتعلّق بأقدس نصّ لغوي تترتب عليه قراءة الشريعة الإسلامية ؛ فإن من الأولى أن تُعامل الاستعمالات اللغوية المعاصرة على أساس من الترخّص واليسر ما و جدنا إلى موافقة الأصول سبيلاً.

إن هذا النص يكشف عن أنّ ضوابط اللغة وقواعدها ليست قدسية، ولكن لا بد من وجود ضوابط عند إرادة التيسير اللغوي، وهذا النص يوضّح خطوات أو آلية التيسير، وكذلك يوضّح غاية التيسير في العبارة القائلة: «بطريقة ميسرة وبدلالة دقيقة محكمة». ونلمح هنا بعض مسوّغات التيسير عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة فضلاً على مسوّغات أخرى نجدها في النصوص الآتية:

في حديثه عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قال الدكتور محمد حسن عبد العزيز:

«إن المجمع ثمرة من ثمار النهضة العربية الحديثة، وتلبية لحاجة شعرت بها الأمة العربية لكي تكون لغتها الفصحى وافية بمتطلبات الحياة المعاصرة، وملائمة لمقتضيات الآداب والعلوم والفنون، ولقد حرص المجمع منذ إنشائه على تحقيق هدفه في أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية لمطالب العلوم والفنون في تقدّمها وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر وتنوّعت وسائله إلى تحقيق هذا الهدف ومن تلك الوسائل: تيسير اللغة متناً وقواعد وكتابة ورسم حروف، وتوفير المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وتهذيب المعجمات اللغوية ووضع معجم تاريخي شامل وتشجيع الانتاج الأدبي وإحياء التراث القديم في اللغة والأدب».⁽⁶²⁾

وقد دافع د. إبراهيم مذكور الأمين العام للمجمع عن القرارات التي أصدرها المجمع بغية تيسير علوم اللغة العربية قائلاً: «في هذه القرارات التي أقرت ما يخفّف من غلواء أنشودة التحريم والتحليل في اللغة

وما يبسر على الكتاب ويحميهم من بطش من ينادون بما يصح وما لا يصح وما يقال وما لا يقال وأصبح لا بأس عليهم من أن يقولوا: استهدف الشيء: جعله هدفاً وبلشف وتبلشف من البلشفية وجبس من الجبس كما قال القدامى: تمنطق من المنطق وذهب من الذهب واللغة الحيّة هي التي تسائر الزمن وتتمشى مع كل جديد»⁽⁶³⁾.

ويحاول أحد الباحثين المحدثين أن يقلل من أهمية عمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة قائلاً: «ولا يلزمنا اتباع رأي المجمع فنحن نرى أنّ محاولة إخضاع اللغة لاستعمال العامة لا يجلب إلى اللغة إلا الضرر والخطأ»⁽⁶⁴⁾.

ونحن نقول للباحث: نعم نحن معك في رديك على من يجعل التيسير في العربية من دون ضوابط فمن مساوئ هذا العمل أنّ العامة ستتحكم باللغة والتعبير ولكن من يجعل عمله بضوابط وعدم الخروج عن القواعد الأصول فلا شك أن عمله يستحق التقدير.

مما تقدّم يمكن أن نخلص إلى أنّ أهم مسوّغات القبول بالتيسير التي قُدمت من قبل القدامى والمحدثين ومن ضمنهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولاسيما في ميدان التيسير الصرفي هي:

1. الحاجة إلى تيسير الصرف للطلبة والناشئين.
2. التطور المدني والحضاري/ ومنه ميدان الصحافة والإعلام.
3. كثرة المصطلحات العلمية.

أما أهم مسوّغ قدّم من لدن الرافضين للتيسير فقد كان مفاده أن التيسير فيه خروج عن الأصل اللغوي وأنه سيطمس معالم البنى والتراكيب القديمة بعد التغيير الذي سيطراً عليها نتيجة التيسير ويمكن أن نقول: إنّ التيسير على وفق الضوابط ومراعاة الأصل اللغوي ومحافظة المختص على أصل البنية والمفردة سيمنعان مثل هذا الطمس أو الإضرار بالأصل اللغوي.

المبحث الثالث

أسس التيسير الصرفي

وأنماطه في قرارات المجمع

للعرب ثوابت في صياغة القواعد اللغوية نحويةً كانت أم صرفيةً ومن أهم هذه الثوابت القياس مما عملت به مدرسة البصرة (المنهج المعياري حديثاً)، والاعتداد بالمسموع مما أقرته مدرسة الكوفة (المنهج الوصفي حديثاً)، والالتفات إلى ما ييسر على المتكلمين والدارسين استعمال اللغة بصيغها المختلفة. وقد زخرت كثير من الدراسات بهذه الأسس اللغوية، وهذه الأسس اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ضوابط لا يحيد عنها بما يخدم مصلحة أبناء الجيل الحاضر في اكتساب المعرفة اللغوية فكأنه يمسك العصا من الوسط: يحافظ على الأصول اللغوية القديمة من جانب، وييسر على الدارسين المعاصرين المصطلحات الأعجمية في مناهج دراساتها الحديثة ولاسيما العلمية المحضنة منها في الكيمياء والفيزياء والطب والفلك وعلوم الحياة وغير ذلك من جانب آخر.

ودونك الأسس التي قامت عليها قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشيء من التفصيل:

أولاً: الاعتماد على القياس:

يكاد يكون القياس هو الصفة البارزة في قرارات المجمع، ومن تلك القرارات التصريفية التي ذهب فيها المجمع إلى فتح باب القياس إجازته أن يُصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة على وزن (فُعَلَة) للدلالة على التكثير والمبالغة كضَحَلَة ولُعْبَة وهُمَزَة وإجازته النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سُمِّيَ به على صورته التي جاء بها من غير حذف فيقال في زيدون مسمىً به: زيدوني⁽⁶⁵⁾.

والقياس في كثير من قرارات المجمع مبني على إلحاق الصيغ والمشتقات غير المنقولة بالصيغ والمشتقات المنقولة⁽⁶⁶⁾. كإجازته قياس ما لم يُسمَع من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة على زنة فُعَلَة على ما سُمِع منها كرجلٍ نُومَة ودُعُوَة وكإجازته صوغ فعيل للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك وقد سُمِعَ من أمثله من فصيح العربية ما يجيز القياس عليها⁽⁶⁷⁾ نحو: الكليم والحضيم والنديم والخليل.

ويمكن تفسير القياس الذي جاءت به قرارات المجمع بأحد المعنيين:

1. حمل ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم⁽⁶⁸⁾ في حكم تلك الصيغ أو الاشتقاقات وهو كثير في قياسات المجمع؛ لأنَّ السماع إذا ورد بشيء لم يبقَ غرضٌ وراء القياس، قال ابن جني:

«إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس»⁽⁶⁹⁾.
ومن أمثله الصريحة ما جاء في قرار القياس على فَعِيل أو فُعَال للدلالة على الصوت ممّا لم يرد في اللغة مصدر للدلالة على هذا المعنى⁽⁷⁰⁾.

ولو لم يصحّ بهذا المعنى فإنّه يحمل عليه لأنّه الكثير وهو الأصل فيه كقرار إجازة ما ينشأ من كلمات على صيغة (فُعالة) للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها سواءً أكان في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة⁽⁷¹⁾. فالمقصود من الإجازة ما يُراد إنشاؤه دون ما سُمع له لفظ للدلالة على هذا المعنى.

2. فتح أبواب قياسية جديدة لتوافق حاجات الناس اليوم واستعمالاتهم فأجاز المجمع القياس في بعض الصيغ على زنة ما مع ورود السماع بوزنٍ آخر سواءً أكان مقيساً أم غير مقيس ومن أمثله أن العلماء ذكروا مصدر (فَعَل) اللازم هو (فَعول) كجلس جلوساً أما المجمع فقد أجاز مجيء مصدر فَعَل اللازم على (فَعول) كما عند العلماء وعلى (فَعَل) كهمس همساً⁽⁷²⁾.

والمجمع ينظر للقياس عن طريق المقيس عليه فإذا كان جائزاً عند بعض العلماء أو وردت فيه نصوص تجيزه أو جمعت منه ألفاظ كافية أقرّ إجراء القياس فيه وإلا فإنه يردّه ولا يقبله وذلك لأنه إذا أراد أن يقرّ قياساً ما في صيغة أو اشتقاق جمع ما يمكن جمعه من ذلك الباب فتذكر مذاهب العلماء فيه بإجمال وتورد نصوص دالة على هذه المسألة أو تجمع ألفاظ جارية على ذلك الوزن المراد إقراره وتدرس هذه أو تلك في اللجنة ثم المجلس ثم المؤتمر.

ثانياً: الاعتراف بالقليل من المسموع:

يُعتبر اللغويون بالقليل ويريدون به ما يقابل الكثير لكن لم يُعيّن أحدٌ منهم كمية القليل والكثير، ولعلّ مرد ذلك إلى كون المصطلحات المستخدمة في الدلالة على كثرة المنقول وقلته في المسألة تعود إلى أن: المطرّد الشائع، والغالب والكثير والقليل والشاذ والنادر، مصطلحات تقديرية تختلف باختلاف المسموع من الباب أو المسألة المدروسة فالثلاثة من الأربعة كثير وهي من العشرة قليل⁽⁷³⁾ والذي لا شك فيه أنّ ما خالف الكثير في مسألة ما يُعدّ قليلاً.

والمجمع بنى بعض قراراته على مسموعٍ يُعدّ قليلاً فمن ذلك أنّ المجمع أوجب لحاق التاء لألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث نحو: فلانة وكيل فلان وشاهده، فأوجب أن يقال: وكيلة فلان وشاهدته ومثله: فلانة عميدة الكلية وأستاذة فيها⁽⁷⁴⁾ مع أنه لم يُسمع لحاق التاء في مثله إلا في شاهدين أو ثلاثة، والكثير عن العرب عدم لحاقها له.

ثالثاً: إختيار الرأي الأسهل في المسألة:

زخرت كتب اللغويين بالاختيارات والترجيحات ولهم فيها اعتبارات متعددة فمنهم من يرجح لدليل منقول ومنهم من يرجح لقوة قياس ظاهرة، والمجمع في اتخاذه للقرارات قد يصرح بالرأيين أو بالأراء المختلفة ثم ينص على اختيار أحدهما ومن ذلك إجازته لحاق تاء التأنيث (مفعيلاً) صفة للمؤنث كمسكينة⁽⁷⁵⁾. والمجمع باختياره الرأي الأسهل الذي يراه يلتزم بما وضعه في لائحته الداخلية من أنه يدرس ما من شأنه تيسير قواعد الصرف⁽⁷⁶⁾.

رابعاً: مراعاة حاجة الكُتّاب والمتكلمين:

فمن ذلك أنه وسّع من باب القياس في بعض الصيغ كصياغة مَفْعَلَة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه⁽⁷⁷⁾ نحو: مأسدة ومقشأة ومذأبة وإجازته صياغة مصدر على وزن فُعال وفَعَلَ للدلالة على المرض سواءً ورد له فعل أم لم يرد⁽⁷⁸⁾. وإجازته النسب إلى المثنى للحاجة إليه في بعض المصطلحات العلمية⁽⁷⁹⁾.

هذه هي أهم الأسس التي اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إصدار القرارات التي تتعلق بعلوم اللغة العربية وسنقف عند بعض القرارات الصادرة عن المجمع فيما يتعلق بالقضايا الصرفية وكيف أنّ المجمع وظّف هذه الأسس لإصدار قراراته ونرى مدى التيسير المستفاد من هذه القرارات.

أولاً: الميل نحو اختصار الكلمات وتشذيبها

يسعى هذا السلوك اللغوي إلى تقصير الكلمات بأن يدمج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة سعياً للاختصار وتخفيفاً على اللسان وهو ما يُعرف في الصرف العربي باسم (النحت) أو (الاشتقاق الكُبار)⁽⁸⁰⁾ وهذه ظاهرة معروفة عند علماء العربية ولها ضوابط متعلقة بنوع الكلمة من ناحية كونها اسماً أو فعلاً فارتأى المجمع جواز النحت والسماح به في مصطلحات العلوم لمسايرة التطور العلمي لما نُحِظَ على المصطلحات العلميّة تكوّنها من أكثر من كلمة قرّر المجمع جواز نحتها على وفق الضوابط بغية التيسير على المتلقي، ولم يخرج المجمع في هذه الضوابط عمّا قرره القدماء من اشتراط استعمال الأصلي من الحروف - ما أمكن - من دون زائد مع النظر إلى نوع الكلمة الجديدة ناحية كونها اسماً فتكون على الوزن العربي ويكون الوصف منه بإضافة ياء النسب إليه مثل كلمة (حزرمي) من حزموت وأنفمي من أنف الناقة.

أو من ناحية كونها فعلاً فيكون وزن الفعل الجديد المنحوت على وزن (فعلل) إن كان متعدياً و (تفعلل)

إن كان لازماً فيكون مصدرها (فَعَلَّة) و(تَفَعَّلَن) بحسب القياس، إلا أن مجمع اللغة العربية نحا في هذا الجانب منحىً تيسيرياً برؤيته قصر الأمر على النحت من كلمتين وذلك لأن المصطلحات العلمية الحديثة يغلب أن يكون النحت فيها من كلمتين وأن يُراعى في الكلمتين ترتيب الحروف في الكلمات الأصل المنحوت منها ليتمكّن المتكلم والسامع من الوقوف عند معنى الكلمة بتذكّر الحروف الأصول فيها وأن يتوخى المتكلم فيها مراعاة إحياء الكلمة الجديدة بالمعنى الأصلي ورأى المجمع كذلك أن يخضع النحت وإقرار الكلمات المنحوتة وإصدار القرارات الملائمة بهذا الشأن إلى مجلس المجمع من أجل بيان مطابقتة الكلمة المنحوتة لشرائط النحت ولئلا تكثر القواعد في هذا المجال مما قد يعسر على المتكلم العمل بهذه القرارات وأن تكون القرارات موافقة للحسّ اللغوي⁽⁸¹⁾.

من شأن مثل هذا السلوك اللغوي أن يعمل على مواكبة اللغة العربية للتطور العلمي ولاسيما في العلوم الحديثة المعرّبة مما ييسر على المتكلم استعمال لغته الأم في التعبير عن العلوم والأفكار المستحدثة الوافدة إلينا.

ثانياً: إيجاد كلمات جديدة لصيغ قديمة

لقد سعى المجمع إلى التوسّع في إيجاد كلمات جديدة لم تُستعمل قديماً قياساً على صيغ قديمة للدلالة على المعنى نفسه من غير أن يكون ثمة مسموع آخر لهذه الصيغة يدل على المعنى نفسه. مثل صيغة (فُعالة) التي تدل على بقايا الأشياء وفضلاتها وما بقي منها كقولنا: القُلامة والقُرّاضة فأجاز المجمع القياس على هذه الصيغة بإنشاء كلمات جديدة للدلالة على المعنى ذاته مثل: كلمة القُمامة للدلالة على بقايا الشيء ومثل كلمة: النُجارة للدلالة على ما يتناثر من (النجر) وغيرها من الكلمات التي تدل على المعنى ذاته مثل: الجُزارة والسُلاخة والدُخانة.

ولكن المجمع اشترط لذلك شرطين ينبغي مراعاتهما عند استحداث الكلمات لئلا تُصاب اللغة بالترهل، وهذان الشرطان هما:⁽⁸²⁾

1. ألا يكون للكلمة صيغة ثانية دالة على المعنى نفسه لأن من شأن ذلك أن يُربك المتكلم إذ لا يتسنى له معرفة الصيغ المستعملة للدلالة على المعنى ويجعل اللغة مترهلة بكثرة مفرداتها التي يمكن الاستغناء عنها ومثال ذلك:

كلمة (المُخاطبة) لا يجوز استعمالها للدلالة على ما بقي من أخلاط الأنف وتمات منه لأن لهذا المعنى صيغة أخرى هي (فُعال) فيقولون: مُخاط ومن ثمّ فلا حاجة بنا إلى اللجوء إلى صيغة (فُعالة) لوجود صيغة أخرى تدل على المعنى ذاته.

وليس هذا الشرط بعيداً عن السمات اللغوية ومقررات العلماء اللغويين القداماء أنفسهم إذ جاء في المنصف⁽⁸³⁾: (إذا ورد السماع بشيء لم يبقَ غرض مطلوب وُعدِلَ عن القياس إلى السماع).

2. أن تظهر حاجة حقيقية للدلالة على ذلك المعنى؛ لأنّ من أهداف اللغة أن تعبّر عن المعاني فإنّ كان المعنى مُعبّراً عنه بصيغة أخرى ومستعملة استعمالاً لا مشكلة فيه فلا حاجة بالمتكلمين إلى استحداث صيغ أخرى.

إنّ من شأن هذا الاستحداث أن يفتح أمام المتكلم مجالات واسعة للاستعمالات اللغوية فيخرج به من ضيق الاستعمال إلى رحابته لتواكب لغة المتكلم ما يستجد من معانٍ تفرزها الحضارة المدنية والتطور العلمي.

نتائج البحث

إذ أرفنا أن تطوي الصفحات الأخيرة من البحث لا بُدّ من ثمة يجنيها من يتصدّى لهذا الضرب من العنوانات ولعلّ أبرز ما يتجلّى من قطوف هذا البحث أنه كان مفتاحاً للتوسّع في هذا الميدان وذلك برصد جميع القرارات التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة التي تدرج تحت عنوان: التيسير الصرفي إذ قيض الله لهذا المشروع أحد طلبة الدراسات العليا في إحدى الجامعات العراقية كي يتصدّى لهذا الموضوع ومن ثمّ يكون عنواناً لأطروحتة.

وأبرز ما يمكن إجماله من نتائج هذا البحث يتمثل فيما هو آت:

- مثلما توجد عند الناس ثقافات علمية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية في المجتمع لا بُدّ من توافر ثقافة لغوية يتمتع بها العامة ولا تخرج عن أصول الكلام العربي المحكمة ولا تشطّ في التركيب بعيداً في الهجنة، وفي الوقت نفسه تواكب تطور العلوم التقنية والمعارف الإنسانية، بيد أنّ المختص باللغة العربية يتوجّب عليه فهم دقائقها ومعرفة أصولها وما بُنيت عليه الكلمات والعبارات إذ هذا من وكده وشأنه.
- التيسير يواكب مستجدات العصر: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فيضع لها المشرّع اللغوي قواعد تواكب هذه المستجدات وإن لم يجد فيقترح لها صيغاً تواكب هذه المستجدات ويعرض هذه القواعد على المتلقي ليجد لها في نفسه قبولاً.
- التيسير: بين رافضٍ وقابلٍ به، فمن قبل به كانت له مسوغاته ومن رفضه كانت له مسوغات، وأهم مسوغ قَم في مجال الرفض أن التيسير سيطمس معالم هذه البنى أو التراكمات وتاريخها فعلى سبيل المثال: مفردة لها تاريخ وباع طويل في اللغة حينما حدث تيسير صرفي عليها سيُحدث طمساً لمعالم وتاريخ هذه المفردة.
- لكن يُردّ على هذا الرأي أن المختص هو من سيقف متأملاً في تأريخ هذه المفردة، والعامة لا يعينهم هذا الأمر التاريخي بقدر احتياجهم إلى استعمالها ومعانيها المعاصرة.
- مسؤولية التيسير اليوم مراقبة الجديد واستحداث تعبيرات جديدة تواكب تطوّر المجتمع ولا بد من توفير غطاء مشروع لهذا الاستحداث وهذا الغطاء يُستمد من التراث اللغوي القديم، فمهمّة التيسير تفعيل التراث بما توفّر لذلك التراث من رؤى وأفكار واختلاف وجهات النظر بين العلماء الأقدمين، والتيسير قد نهض بالتراث وأماط اللثام عن المسكوت عنه من التراث.

- وجدنا أنّ حرص مجمع اللغة العربية بالقاهرة على تيسير الصرف العربي في كثير من قراراته، بل نكاد نجزم أن جُلّ قرارات المجمع انصرفت إلى العناية بالقضايا التصريفية إلى جانب الاهتمام بالقضايا النحوية، وقد أشرنا في أثناء البحث إلى علّة كثرة قرارات المجمع التصريفية على حساب قضايا النحو، ويمكن أن نضيف إلى ما سبق ذكره من الأسباب التي دعت المجمعين إلى هذا الاهتمام بالصرف ما لاحظوه من صعوبات تواجه المترجمين والكتّاب والمتكلمين والإعلاميين فحرص المجمعيون على تذليل تلك الصعوبات وقبول ما شاع على ألسنة هؤلاء وما جرت به أقلامهم وإيجاد فسحة ينفذون منها إلى اللغة العربية الفصيحة على وفق ضوابط محددة لا تخرج عن أطر الدرس الصرفي الموروث.
- فتحت قرارات المجمع الآفاق الواسعة للاجتهاد العلمي أمام العلماء المختصين في هذا الميدان للنظر فيما يستجد من مصطلحات وتعابير يحتاجها الناس لمواكبة لغة العصر وتطوّره وتطويع مفردات العربية للوقوف أمام الثورة الصناعية والحضارية وذلك للحفاظ على العربية من الانزواء والانطماس.

هوامش البحث

- (1) سورة الليل: الآية 7.
- (2) سورة الليل: الآية 10.
- (3) سورة التوبة: الآية 3.
- (4) لسان العرب: مادة (يسر) المجلد الخامس عشر 315 - 316، وينظر: معجم مقاييس اللغة، المجلد السادس: 155 - 156.
- (5) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: 361/1.
- (6) ينظر: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية: 22 - 23.
- (7) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: 79.
- (8) ينظر على سبيل المثال: تجديد النحو، د. شوقي الضيف، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي.
- (9) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: 80.
- (10) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: 79 - 80.
- (11) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: 17 - 18.
- (12) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 123.
- (13) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: 1.
- (14) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: 11.
- (15) ينظر: الحيوان: 91/1 - 92.
- (16) الرماني النحوي: 73، 229.
- (17) ابن الحاجب النحوي: 55.
- (18) ينظر: مدخل إلى دراسة الصرف العربي، على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة.
- (19) مقدمة في النحو: 33 - 34.
- (20) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 7، مناهج التأليف النحوي: 52.
- (21) ينظر: مناهج التأليف النحوي: 53.
- (22) الخصائص: 34/1.
- (23) ينظر: مناهج التأليف النحوي: 168.
- (24) ينظر: الدرس النحوي في بغداد: 160.
- (25) رسائل الجاحظ: 38/3.
- (26) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: 128.

- (27) الرد على النحاة: 65.
- (28) الرد على النحاة: 64.
- (29) الرد على النحاة: 135 - 137.
- (30) الرد على النحاة: 137.
- (31) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: 4 - 5.
- (32) هو الباحث عبد الوارث مبروك في كتابه: في إصلاح النحو العربي: 43.
- (33) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 17.
- (34) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 34.
- (35) هو الباحث حاتم حسين علي في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـ (فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث): 5-6.
- (36) فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: 6.
- (37) ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 25.
- (38) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: 174/1.
- (39) ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 29، 30.
- (40) ينظر: مجمع اللغة العربية: دراسة تاريخية: 13.
- (41) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره): 15، 16.
- (42) ينظر: مجلة المنار، ج1، مجلد 20، ص62.
- (43) ينظر: مجلة اللغة العربية: 22/1.
- (44) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: 732.
- (45) ينظر على سبيل المثال: تصريف الأسماء 77-79، الأسماء العربية في التصريف: 144-145، التبيان في تصريف الأسماء: 61.
- (46) ينظر على سبيل المثال: المعجم المفصل في علم الصرف 562.
- (47) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د.شوقي ضيف: 82 - 85.
- (48) ينظر: الدرس النحوي في بغداد: 181، مدرسة الكوفة: 306.
- (49) ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي: 6 - 7.
- (50) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 49، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 40.
- (51) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 25.
- (52) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 50.
- (53) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 41.
- (54) النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة، مازن المبارك: 3-4.

- (55) البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، أطروحة دكتوراه، نسرين عبد الله شنوف، أ، ب (المقدمة).
- (56) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د. كامل بشر: 148.
- (57) محاضرات مجمعية، د. شوقي ضيف: 66.
- (58) محاضرات مجمعية، د. شوقي ضيف: 87 - 88.
- (59) تنمية اللغة العربية في العصر الحديث: 256.
- (60) ينظر: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: 51.
- ⁶¹ ينظر: القياس في اللغة العربية: 230.
- (62) القياس في اللغة العربية: 151 - 152.
- (63) في أصول اللغة 12/1.
- (64) أخطاء لغوية شائعة 27.
- (65) ينظر: محضر الجلسة (10) من جلسات المجمع في الدورة (55) الصفحة: 8.
- (66) ينظر: أصول التفكير النحوي 83، 84، 86، 89.
- (67) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 53.
- (68) ينظر: القياس في اللغة العربية 176.
- (69) المنصف 279/1.
- (70) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): 26.
- (71) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 116.
- (72) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 111.
- (73) ينظر: المزهر 234/1.
- (74) ينظر: في أصول اللغة 59/3.
- (75) ينظر: في أصول اللغة 50/3.
- (76) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - ماضيه وحاضره - 148.
- (77) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) 31.
- (78) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) 25.
- (79) ينظر: في أصول اللغة 85/3.
- (80) ينظر: فقه اللغة العربية (فصول في نشأته ومباحث في تأصيلات معارفه) / 36.
- (81) ينظر: في أصول اللغة 49/1 . 50.
- (82) ينظر: في أصول اللغة 38/3 . 49.
- (83) المنصف: 279/1.

ثبت المصادر والمراجع

- 1 . القرآن الكريم.
- 2 . ابن الحاجب النحوي، آراؤه ومذهبه، د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد، 1973 . 1974م.
- 3 . أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحث منشور في مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر، 1973 . 1974م.
- 4 . أخطاء لغوية شائعة، خالد بن هلال بن ناصر العبري، ط1، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، 2006م.
- 5 . الأسماء العربية في التصريف، د. السيد محمد عبد المقصود، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410هـ.
- 6 . أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس العقاد، ط8، دار المعارف، القاهرة، 1970م.
- 7 . أصول التفكير النحو، د. علي أبو المكارم، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006م.
- 8 . أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، د. محمد رشاد الحمزاوي، دار الغروب الإسلامي، بيروت، 1988م.
- 9 . البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، نسرین عبد الله شنوف، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية . ابن رشد، 2003م.
- 10 . التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط7، دار البيان العربي، القاهرة، 1402هـ.
- 11 . تجديد النحو، د. شوقي ضيف، ط5، دار المعارف، القاهرة، 2003م.
- 12 . تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ط5، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، 1975م.
- 13 . تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، د. إبراهيم السامرائي، المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم.
- 14 . التوقيف على مهمات التعاريف، محمد بن عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1410هـ.
- 15 . تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1993م.
- 16 . الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- 17 . الخصائص، أبو الفتح بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- 18 . الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، د. حسن منديل العكيلي، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
- 19 . الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام العراقية، مطبعة السعدون، بغداد، 1974م.
- 20 . الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1979م.
- 21 . رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، تحقيق: جمعة حسن السنديوي، مصر.
- 22 . الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، ط1، مطبعة جامعة دمشق، 1963م.

- 23 . طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1954م.
- 24 . فقه اللغة العربية (فصول في نشأته ومباحث في تأصيلات معارفه)، د. عبد الحسين مهدي عواد، ط1، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2008م.
- 25 . فكرة التيسير في درس النحوي الحديث، حاتم حسين علي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2005م.
- 26 . في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك، ط1، 1985م.
- 27 . في أصول اللغة، صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في أربعة أجزاء:
- الأول: أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، طبع بالمطابع الأميرية، 1388هـ.
- الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، ط1، طبع بالمطابع الأميرية، 1395هـ.
- الثالث: أخرجه مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، ط3، طبع بالمطابع الأميرية، 1403هـ.
- الرابع: قدم له وراجعته د. أحمد مختار عمر، ط1، طبع في مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، 1424هـ.
- 28 . في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم الغزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
- 29 . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسةً وتقويماً، خالد بن سعود بن فارس العيصي، ط2، دار التدمرية، السعودية، 2009م.
- 30 . القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، ط1، دار الفكر العربي، 1995م.
- 31 . لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ)، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.
- 32 . اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999م.
- 33 . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الأول.
- 34 . مجلة المنار، المجلد العشرون، الجزء الأول، شوال سنة 1335هـ.
- 35 . مجمع اللغة العربية (دراسة تاريخية)، د. عبد المنعم الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.
- 36 . مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ماضيه وحاضره، د. إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964م.
- 37 . مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د. شوقي ضيف، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1984م.
- 38 . محاضرات مجمعية، د. شوقي ضيف، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1998م.
- 39 . محضر الجلسة العاشرة من جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1970م.
- 40 . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1958م.
- 41 . المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1958م.

- 42 . المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
- 43 . معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، 1999م.
- 44 . مقدمة في النحو، خلف الأحمر (ت 180هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1961م.
- 45 . مناهج التأليف النحوي، د. كريم حسين ناصح، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
- 46 . المنصف، أبو الفتح بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1954م.
- 47 . النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها (بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة)، د. مازن المبارك، ط1، المكتبة الحديثة، 1965م.